مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال العاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهن نحوها

ياسمين هداد فاضل الفضلي

وزارة التربية والتعليم – دولة الكويت

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال العاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهن نحوها. تكونت عينة الدراسة من (108) من معلمات رياض الأطفال في رياض الأطفال الحكومية التابعة للمنطقة التعليمية بالعاصمة بدولة الكويت وتم اختيارهن جميعاً بالطريقة الطبقية العشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة من محورين: الأول ويهدف لقياس مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال وتكون من (15) فقرة. أما المحور الثاني فيهدف لقياس اتجاهات المعلمات نحو اتفاقية حقوق الطفل وتكون من (14) فقرة. وقد أظهرت النتائج: أن مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى المعلمات كان مرتفعاً، وأن اتجاهاتهن نحو حقوق الطفل كانت عالية أيضاً ، توجد فروق دالة احصائيا بين معلمات رياض الاطفال فى مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل طبقا لعدد الدورات التدريبية الحاصلات عليها ، توجد فروق دالة احصائيا بين معلمات رياض الاطفال فى مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل طبقا لمستوى المؤهل العلمى الحاصلات عليه .

الكلمات المفتاحية: ثقافة، وعي، حقوق الطفل، معلمات، رياض أطفال، اتفاقية.

level of awareness of child rights culture among kindergarten teachers in the capital

of Kuwait in light of the United Nations Convention on the Rights of the Child and the their attitudes

Preparation
yasmine hadad fadl al fadhlee
Ministry of education- Kuwait
Yasmine7kw@hotmail.com

Abstract

This study aimed to determine the level of awareness of child rights culture among kindergarten teachers in the capital of Kuwait in light of the United Nations Convention on the Rights of the Child and the their attitudes to it. The study sample consisted of (108) of kindergarten teachers in public kindergartens of the district capital of Kuwait were selected all the way stratified random. To achieve the objectives of the study were to identify the construction of two axes: the first is designed to measure the level of awareness of child rights culture among kindergarten teachers and be one of the (15) paragraph. The second axis aims to measure attitudes toward the parameters Convention on the Rights of the Child and be one of the (14) paragraph. The results showed: that the level of awareness of child rights culture among teachers was high, and that **attitudes** towards the rights of the child was also high. There are statistically significant differences between kindergarten teachers in the level of culture of awareness of children's rights according to the number of training courses obtained. There are statistically significant differences between kindergarten teachers in the level of culture of awareness of

children's rights according to the number of scientific time limits obtained.

Key words: culture, awareness of, the rights of children, teachers, kindergarten, agreement.

مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال العاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهن نحوها

إعداد

ياسمين هداد فاضل الفضلي

وزارة التربية والتعليم – دولة الكويت

Yasmine7kw@hotmail.com

المقدمة

يعد الاهتمام بالطفولة جزءاً لا يتجزأ من بناء الأمم؛ لأن أطفال اليوم هم رجال ونساء الغد الذين ستسطر سواعدهم شكل المستقبل بإبداعه أو إخفاقه، بتقدمه أو تخلفه، بل ويعد الاهتمام بالطفولة جانب مهم من جوانب الاستثمار والتنمية في الموارد البشرية لجميع الأمم؛ لأن التقصير في حق الأطفال يعني تقصيراً حقيقياً في استمرار ودوام الدول والمجتمعات وتميزها (عبده، 2010). وتتطلب العملية التعليمية بكافة مراحلها بناء الفرد بناء شاملاً من جميع جوانبه؛ الجسدية والمعرفية والعاطفية والاجتماعية، ولا يعدّ بناء هذه الجوانب سليماً إلا عندما نبدأ بهذه العملية البنائية من مرحلة تعد من أهم مراحل حياة الفرد ألا وهي مرحلة الطفولة. حيث يؤكد الهلالي (2012) أن مرحلة الطفولة تعد المرحلة الأكثر أهمية؛ فمن خلالها يمكن بناء الاسسس السليمة التي يحتاجها الفرد لتنظيم علاقته بربه ومجتمعه.

من هنا، يمكن نلمس مدى اهتمام كافة المجتمعات بهذه المرحلة بطريقة خاصة بها، تنبع من قيم المجتمع وثقافته ومعاييره الخاصة، فوضعت

حقوقاً خاصة بالأطفال تضمن لهم الحماية والتطور السليم عقلياً وجسدياً وعاطفياً، واهتمت بتنشئتهم تنشئة سليمة، وكانت تلك الحقوق تتمثل إما على شكل نصوص دينية كما في التشريع الإسلامي، أو كان على شكل قوانين ومواثيق دولية تهتم بالطفل وترعاه، كإعلان جنيف بشأن حماية الطفل (1924)، وإعلان حقوق الطفل (1959)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته (1990) وغيرها من الاتفاقيات (الطراونة، 2013).

إن حقوق الطفل تفرضها الفطرة البشرية، وتحفظها الغريزة، وتؤمنها طبيعة الوجود، وتحميها التعاليم السماوية، وتنظمها القوانين الوضعية في مختلف مجالاتها (ناصر، 2014). وتنص اتفاقيات حقوق الطفل الدولية على مجموعة من الحقوق المكتسبة للأطفال ومنها: الحصول على الغذاء الكافي، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والرعاية الصحية، واللعب، والحفاظ على سلامتهم وعدم إهمالهم، والتعليم المجاني، واستخدام لغتهم (Unicef, 2012) . ومن فضل الإسلام على البشرية، أن جاءها بمنهاج شامل قويم في تربية النفوس، وتنشئة الأجيال، وتكوين الأمم وبناء الحضارات، وشاء الله تعالى أن تكون الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع السماوية التي ارتضاها نهجاً قويما لعباده، فهي صالحة لكل زمان ومكان، ملبية لجميع جوانب الحياة الإنسانية، متجاوبة مع الفطرة السليمة وحركة العقل الإنساني في تفاعله مع الكون والحياة (الطراونة، 2013).

وقد خص الإسلام الإنسان بقيمة خاصة من بين المخلوقات التي على الأرض، فالإنسان هو المخلوق الذي كرمه الله تعالى وجعله في الأرض خليفة، وسخر الكون من فوقه، ومن تحته ليكون في خدمته، ومنحه الحقوق والحريات، ووهبه من القدرات والطاقات ما يميزه عن سائر المخلوقات (سويلم، 2013).

والحقوق التي منحها الله سبحانه وتعالى قررها للإنسان شاملة لكل مراحل حياته، بالإضافة إلى تضمنها كل ما يكفل كرامة النوع الإنساني كله بلا استثناء، ومن ذلك الحق في الحياة؛ قال تعالى: " **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي**

إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا" (سورة المائدة، آية 32). ويمكن القول، أن الإسلام قد حدد مدلول الحقوق والحريات العامة كلها، بما يصون كرامة الإنسان ويكفل حقوقه، سواء أكان ذلك بتقرير الحقوق والحريات العامة التقليدية والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، أم غير ذلك (الشافعي، 2008).

والطفولة إحدى مراحل حياة الإنسان، بل يمكن اعتبارها استناداً للدراسات النفسية الحديثة أهم هذه المراحل وأخطرها، لأن الملامح العامة لشخصية الإنسان تستمد أصولها من عهد الطفولة. وشريعة الإسلام أولت عناية كبيرة بتربية الأطفال ورعايتهم، ووجهت الجنس البشري للتعاون من أجل خدمة الأطفال وتنشئتهم تنشئة سليمة (عمرو، 2011). وتعد حقوق الطفل فرعاً من حقوق الإنسان، والمتأمل في هيكل الحقوق الإنسانية يرى أنها موجودة في الكتب السماوية المقدسة، وتظهر بشكل جلي في القرآن الكريم، حيث جعل الله عز وجل الحقوق الربانية مترابطة مع حقوق الإنسانية، فمن آمن بالله من الناس يعرف هذه الحقوق التي كرّم الله الإنسان بها، ويعرف فضل الله عليه، ورعايته له، كما يدرك أيضاً أن كل ما أمرنا الله به يقع في نطاق الحقوق الإنسانية الواجبة، فبما أن الله كرم الإنسان فمن الواجب على الإنسان أن يكرم أخاه الإنسان ويعامله بعدالة ومساواة (عبد الله، 2005).

من هنا كان لزاماً على المؤسسات التربوية المختلفة القيام بدور كبير في تشكيل سلوك الأفراد وتكوين مشاعرهم واتجاهاتهم نحو القيم العليا والنبيلة التي يراد لها أن تكون أسساً تقام عليها حياتهم الفعليه فتطبع فيها الإيمان بإنسانية الإنسان، وترسي في ذواتهم قيم الحرية والعدالة والكرامة والمساواة، وتجدد في نفوسهم مبادئ حقوق الإنسان وواجباته، حتى تصبح طبيعة ثابتة لهم.

وتعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل النمو، من حيث تأصيلها للقيم والمعايير والاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته، سيما وأنها تمثل حجر الأساس في بناء وتكوين شخصية الفرد، ففيها يتحدد مسار النمو الاجتماعي والانفعالي والعقلي والجسدي والقيمي، وفيها يكتسب الفرد كثيراً من المفاهيم والمهارات والاتجاهات، ولذا يكون من الأولى تزويدهم بالمعرفة الصحيحة عن حقوق الإنسان، وإثارة حماسهم لها، وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحوها حتى تصبح سلوكاً يمارسونه مع أنفسهم ومع الآخرين. ولما كان تشكيل وعي الإنسان بهذه الحقوق يبدأ من سنوات عمره الأولى كان من الضروري رسم إستراتيجية جديدة لزيادة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل في ضوء اتفاقيات الامم المتحدة (الربيعي وأمين، 2014).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن الكثير من قوانين الدول العربية عامة والكويت خاصة تنص على توفير حقوق الطفل إلا أن تلك الحقوق قد لا تجد تطبيقاً واقعياً يكفل للطفل حياة إنسانية كريمة ذات جودة تربوية عالية ومازالت الممارسة العملية عاجزة عن مواجهة الكثير من مشكلات الواقع الذي يعانيه الأطفال صحياً، تربوياً، نفسياً، اجتماعياً، ثقافياً، إعلامياً...إلخ بالإضافة إلى أن حقوق الطفل وحمايته ليست واضحة في أذهان القائمين على رعاية وتنمية الطفولة مما ينعكس سلبياً على معطيات حياة الطفل في الحاضر والمستقبل ، وهذا ما تؤكده الدراسات التى تناولت حقوق الطفل كدارسة كل من كاثرين (Catherine, 2014)، ودراسة بني أحمد (2011) التي تناولت حقوق الطفل حسب ميثاق الأمم المتحدة. ودراسة عبده (2010) والتى تناولت حقوق الطفل في الاسلام وحقوقه في المواثيق الدولية في مرحلة ما قبل المدرسة. ، ودراسة عبد الله (2010) والتى تناولت حقوق الطفل في الاسلام والاتفاقات الدولية ودراسة الخطيب والمنتشري (2011) لتتعرف على حقوق الطفل في الاسلام في مرحلة الطفولة المبكرة ، كما

تتضح مشكلة البحث من خلال نتائج الدراسات التى تناولت دور المؤسسات التعليمية بما تمتلكة من امكانات مادية وبشرية كدراسة كل من (أبو شمالة، 2013) وبجاج (Bajaj, 2012) .

ولذا رات الباحثة ان بناء آلية فعالة في مجال حقوق الطفل في العالم العربي بصفة عامة وفي المجتمع الكويتي بصفة خاصة ضرورة ملحة في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها دولة الكويت ، والتي تجعلها في مفرق الطرق بين اختياري التقدم والارتداد وتميز حقوق الإنسان في عالمنا العربي بهشاشة كبيرة، وبصفة خاصة حقوق الأطفال. ورغم أن الكويت من الدول التي كانت سباقة على المستوى الرسمي في هذه المجالات، إلا أنه يلاحظ غياب الوعي بثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة عن عادات وتقاليد المجتمع الكويتى ، وبالتالي غياب الوعي بثقافة حقوق الطفل بصفة خاصة حيث إن المواثيق لا تعتبر حقوق الطفل كأنها صراع مع حقوق الكبار ولكنها جزء متمم ومكمل لحقوق الإنسان . ولما كانت المؤسسات التعليمية ووزارة التربية والتعليم تحديداً التي تخرج لنا قادة المستقبل، فإن البحث الحالي يسعي للوقوف على مدى وعي معلمات رياض الأطفال في دولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وكيف يمكن الارتقاء به وتأسيساً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في السؤال التالي:

ما مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهن نحوها ؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما الاطر النظرية لثقافة الوعى بحقوق الطفل بالمؤسسات التربوية ؟
2- ما مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة؟
3- - ما اتجاهات معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت نحو حقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؟
4- هل هناك فروق دالة إحصائياً في تقديرات المعلمات لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل في ضوء اتفاقية الامم المتحدة تعزى لمتغيري الدورات التدريبية والمؤهل العلمي؟
5- ما السبل والوسائل التى تحسن من مستوى ثقافة وعى معلمات رياض الاطفال بحقوق الطفل ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على :

1- تحديد مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة
2- - الكشف عن اتجاهات معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت نحو حقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
3- دراسة الفروق في تقديرات المعلمات لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل في ضوء اتفاقية الامم المتحدة (لمتغيري الدورات التدريبية والمؤهل العلمي)

أهمية الدراسة:

1- أنها تأتي في الوقت الذي تنادي فيه الحكومات والهيئات والمؤتمرات والندوات العلمية بأهمية حقوق الطفل ومراعاة حقوقه واحترامها في كافة جوانب الحياة.

2- قد يستفيد من هذه الدراسة واضعو المقررات الدراسية ومصممو السياسات التعليمية بوزارة التربية.

حدود الدراسة : تحددت نتائج هذه الدراسة بما يأتي:

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على معلمات رياض الأطفال ، وبما أن الادة التي استخدمت في الدراسة كانت من إعداد الباحثة فإن صدق النتائج سيعتمد على مدى صدق الاداة وثباتها.
2. **الحدود المكانية:** اقتصر تطبيق هذه الدراسة على معلمات رياض الأطفال الحكومية في المنطقة التعليمية بالعاصمة بدولة الكويت
3. **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في جزئها الميداني خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2016/2015.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بخطواته العلمية لتماشيه وتناسبه مع طبيعة هذا البحث وملاءمته لأهدافه حيث إنه الأسلوب المناسب لطبيعة هذه الدراسة. ويستخدم المنهج الوصفي في وصف الظاهرة التي تريد دراستها الباحثة وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها،

مصطلحات الدراسة:

– **الوعي:** تشير كلمة الوعي في التعريفات اللغوية إلى "إدراك الإنسان لذاته وما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة (بدوي، 1986). كما تشير هذه الكلمة أيضاً إلى الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بهذا الإدراك إدراك الإنسان لنفسه والبيئة المحيطة به (Longman Dictionary, 1989). ويعرف الوعي إجرائياً: هو محصلة معرفة وفهم معلمات رياض الأطفال بمبادئ حقوق الطفل واتجاهاتهم نحوها وسلوكهم طبقا له ويتم تكوين هذا الوعي من خلال العمل التربوي بمختلف مؤسساته ومراحله.

– **حقوق الطفل:** كلمة حق تعني: مصلحة مادية أو معنوية يحميها القانون، أو بتعبير آخر تستخدم للدلالة على التمتع بسلطة يقرها القانون من أجل القيام بعمل أو الامتناع عنه (مدكور، 1975). ويرى (ابراهيم، 2009) أن مصطلح حقوق الطفل يعني مجموعة من المطالب الحياتية التي لا تقوم حياة الطفل بدونها ويجب على الكبار تلبية هذه المطالب والالتزام بها في إطار تنمية التنظيم الاجتماعي الذي يقر هذه المطالب ويحافظ عليها. وتعرف حقوق الطفل إجرائياً: هي الحماية القانونية وغيرها للطفل قبل وبعد مولده، واحترام القيم الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه الطفل علاوة على الدور الحيوي للتعاون الدولي في مجال ضمان حقوق الأطفال.

وتعنى ثقافة الوعى بحقوق الطفل الحاجة إلى اهتمام العملية التعليمية بالتربية الموجهة نحو تعليم وتعلم حقوق الفرد نتيجة لمجموعة من العوامل منها: لم تعد الوظيفة التربوية محصورة في تنمية الجوانب الأكاديمية المعرفية المتضمنة في الكتب والمقررات المدرسية أو الجامعية(أبو شمالة، 2013).

– **الاتجاهات:** مجموعة من المعتقدات والمشاعر والرغبات والمعارف تتكون عند الأفراد نتيجة لعوامل مختلفة توجه السلوك سلباً أو إيجاباً نحو شيء ما وتتعلق

بكل مظاهر الانفعالات نحو الطفل (أبو جادو، 2005). وتعرفه الباحثة اجرائياً بالدرجة التي تحصل عليها معلمة رياض الأطفال على مقياس الاتجاهات نحو اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل الذي أعدته الباحثة لأغراض هذه الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

الطفولة هي نبت الحياة، ومعبر البشرية من جيل إلى جيل، لذا وقف الإسلام موقفاً فريداً من الطفولة بين الديانات والفلسفات، والاتجاهات القديمة والحديثة، وتعامل معها بأرقى صورة، وأكرم تعامل؛ لأن الإسلام تعامل مع خصوصية عالم الطفل تعاملاً كاملاً وشاملاً ومتوازناً لمختلف جوانب شخصية الطفل وحياته، بل نظر الإسلام إلى الطفل نظرة إنسانية، شملت طفولة البشرية جميعاً، دون تمييز بسبب نسب، أو لون أو عرق، أو لغة أو دين (داود، 2003).

ولقد حظيت مرحلة الطفولة باهتمام المفكرين والعلماء، كما أن البحوث والدراسات النفسية والتربوية أكدت أهمية هذه المرحلة في بناء الإنسان وتكوين شخصيته وتحديد اتجاهاته في المستقبل. وجاءت النظريات لتضع الطفل في بؤرة اهتمامات الإنسانية، وتؤكد على حاجاته الأساسية التي تم التوصل إليها من خلال دراسة الطفل وإمكانياته ومراحل نموه. فالحاجة هي شعور الفرد بنقص شيء ما، بحيث إذا ما أدرك الفر د افتقاره له أصبح بحاجة إلى إشباعه، فإذا ما حقق هذا الإشباع شعر بالرضا والراحة، والحاجة بالنسبة للإنسان شيء ضروري لاستقرار حياته (جواد والخطيب، 1999).

وورد في (لسان العرب، 49) أن الحق نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقاق، وفي حديث التلبية (لبيك حقاً حقاً) أي غير باطل، وهو مصدر مؤكد لغيره، قال أبو إسحاق: الحق أمر النبي صلى الله عليه وسلم، وما أتى به من

القرآن، وحق الأمر يحق ويحق حقاً وحقوقاً: صار حقاً وثبت، والحق اسم من أسماء الله الحسنى وصفة من صفاته.

والحق في الشريعة لا يختلف استعمال الحق عند الفقهاء عن استعماله اللغوي، فهم يستعملونه دائماً فيما ثبت للإنسان بمقتضى الشرع من أجل صالحه. ومن أهم معاني الحق في الشريعة أنه النصيب الواجب للفرد والجماعة، كما يستعمل على أنه الأمر الثابت الموجود مما هو خاص بالإنسان، فيقولون: من حقه أن يفعل كذا، كما يستعملونه فيما يجب للإنسان قبل غيره، فيقولون: لفلان الحق قبل فلان (المطوع، 2006). وتعرف الحقوق بأنها الأمور الثابتة الواجبة الوفاء. كما يعرف الحق أيضاً بأنه اختصاص ثابت في الشرع يقتضي سلطة أو تكليفاً لله مع عباده، أو الشخص على غيره، على أساس أن جوهر كل حق هو الاختصاص (الصالح، 2002). كما يعرفها عبد الهادي (2002، 23) بأنها: " مجموعة من الحقوق المتكاملة التي تؤدي لسعادة الإنسان ورقيه في الدنيا وكرامة منزلته في الآخرة، فمن تمسك بهذه الحقوق كان له أجر ومكانة في الدنيا وثواب عظيم في الآخرة". كما يعرفها سويلم (2013، 32) بأنها: " حظه ونصيبه الذي فرض له، وما كفلته له الشريعة الإسلامية من حاجة ضرورية تضمن له شخصية سوية متكاملة، وحياة سعيدة مستقرة وهادئة بين أفراد المجتمع الإسلامي وغيره من المجتمعات".

وترى الباحثة من خلال هذه التعريفات أن حقوق الطفل هي: الأمور الثابتة الواجبة الوفاء، التي وجه إليها الدين الحنيف في السلوك الذي ينبغي أن يلتزم به المسلم تحقيقاً لأهداف الحياة وفق التصور الإسلامي.

اتفاقيات حقوق الطفل عربياً وعالمياً

انعكست تطلعات المجتمع الدولي نحو رفاهية الطفل في اتفاقية الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في عام 1979 حيث ينبغي أن يصبح إحراز التقدم من أجل الأطفال غاية رئيسية للتنمية الوطنية الشاملة، ونظراً لأن أطفال اليوم هم مواطنو عالم الغد فإن بقاءهم وحمايتهم والحفاظ على حقوقهم شرط أساسي لتنمية الإنسانية في المستقبل، ولذلك فإن تزويد الجيل الصاعد بالمعرفة والموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية ونموه حتى يتمالك كامل إمكانياته ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً، وترسي هذه الاتفاقية معايير قانونية عامة لحماية الأطفال من الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال، كما تضمن له حقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك البقاء والنماء والمشاركة الكاملة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية، وغيرها من الأنشطة اللازمة لنمو رفاهية كل طفل

ولقد تمت صياغة عدة اتفاقيات حول حقوق الطفل وأهمها اتفاقية اليونيسيف حيث تنفرد هذه الاتفاقية من بين جميع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان في كونها التعبير الأوضح والأشمل لما يريده المجتمع الدولي لأطفاله. فالاتفاقية تقر بأن الأطفال هم أفراد لهم الحق في أن ينمو جسدياً وعقلياً واجتماعياً بأقصى ما تسمح به قدراتهم، وفي أن يعبروا عن آرائهم بحرية، بل أكثر من ذلك، فإن الاتفاقية تشكل دعامة لصحة وبقاء وتقدم المجتمع البشري نفسه (Richard & Foster, 2008).

لقد أقرت الجميعة العمومية للأمم المتحدة في العشرين من نوفمبر 1989م اتفاقية حقوق الطفل ودخلت حيز التنفيذ في الثاني عشر من سبتمبر 1990 أي بعد مرور تسعة أشهر فقط من تاريخ إقرارها مؤكدة في قرارها من جديد على أن حقوق الطفل تتطلب حماية خاصة وتستدعي تحسباً مستمراً

لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم ونمائهم وتعليمهم في ظروف من السلم والأمن (Te one, 2008).

وتكفل هذه الاتفاقية حقوق الطفل من خلال حد أدنى من المعايير التي يجب أن تلتزم بها الحكومة من خلال حق الطفل في التمتع بحماية خاصة وبالفرص والإمكانات التي تتيح له أن ينشأ في مناخ صحي سليم، وفي ظروف ملائمة من الحرية والكرامة وأن يُمنح اسماً وجنسية منذ ولادته، وأن يتمتع بتسهيلات ضمان اجتماعي بما فيه تأمين الغذاء المناسب والمسكن والترفيه والخدمات الصحية وأن تتوافر له المعالجة الملائمة والتعليم والعناية، ولا يختلف الحال بل يزيد إن كان من ذوي الاحتياجات الخاصة وأن ينشأ في جو من العطف والأمان حيثما كان ذلك في ظل أولياء أمره وأن يتلقى العلم، وأن يكون أول من يتسلم المساعدة والغوث في حالة الطوارئ وأن تؤمن له الحماية ضد كافة أنواع الإهمال والقسوة والاستغلال، وتؤكد الاتفاقية على أهمية نشوء الطفل في جو سمح من التفاهم والصداقة بين الشعوب والسلام والأخوة العالمية (Unicef, 2012). ومن أهم حقوق الطفل التي نصت عليها الاتفاقية:

1- مادة (6) حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء.

2- مادة (13) حق الطفل في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار، وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.

3- مادة (15) حق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي بغير القيود المفروضة طبقاً للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام.

4- مادة (23) حق الطفل في التمتع بحقوقه كاملة دون أي تمييز من أي نوع.

5- مادة (24) حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه.

6- مادة (28) حق الطفل في التعليم، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع مع اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

7- مادة (31) حق الطفل في الراحة والتمتع بوقت الفراغ والمشاركة الكاملة مع الأطفال الآخرين في النشاطات الفنية والثقافية.

أهمية تعليم وتعلم حقوق الطفل والوعي بها

تتضمن الحاجة إلى اهتمام العملية التعليمية بالتربية الموجهة نحو تعليم وتعلم حقوق الفرد نتيجة لمجموعة من العوامل منها: لم تعد الوظيفة التربوية محصورة في تنمية الجوانب الأكاديمية المعرفية المتضمنة في الكتب والمقررات المدرسية أو الجامعية، وإنما تعدت إلى إعداد وتنمية الشخصية المتكاملة. وكذلك في إطار التغيرات والتحديات التي نعيشها في القرن الواحد والعشرون والتي تفرض على الأنظمة التعليمية المدرسية والجامعية ضرورة الاستجابة لها لتكون قادرة على تحقيق التنمية والتي تتم من خلال الوعي الكامل بالحقوق الشرعية للفرد في المجتمع وتطبيقها (أبو شمالة، 2013).

خصائص حقوق الطفل الاجتماعية والثقافية فى الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل:

للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أهداف نبيلة تميزت فى تقديم الحماية للطفل دون أن تميزه بسبب العنصرية أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، وتتحقق هذه الحقوق مع الأهداف النبيلة التى وضعها الإسلام، تحت مضمون هذه الآية الكريمة **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (الحجرات:13)**

(1) إن لكل طفل حقاً فى الرعاية الصحية والغذائية قبل الولادة وبعدها، وحقا فى الاسم والجنسية والهوية والحياة.

(2) حق الطفل فى حرية التعبير عن رأيه، وعدم الانفصال عن والديه، وحقه فى التربية والتعليم من أجل تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.

(3) حماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال الجنسى أو الدعارة أو غير ذلك من الممارسات الجنسية غير المشروعة.

(4) حق الطفل فى اللعب وقضاء وقت الفراغ، وحقه فى تعليم الفنون لإثرائه بالثقافات المختلفة وتشجيعه على تعلم لغة مجتمعه.

(5) حق الطفل فى حرية الفكر واختياره لدينه أو عقيدته، ويختلف ذلك مع تعليم الفكرالتربوى الإسلامى الذى أقر بفطرته التى خلقه الله عليها، فكيف يختار دينه دون تربية أوتعليم أو توجيه وإرشاد، خاصة أن الاتفاقية الدولية غالبا تقوم على فلسفات مادية رافضة للعقائد الدينية الشرعية التى تنظم العلاقة بين العبد وربه، وبين العبد وأسرته، مما يحقق الأمن والطمأنينة والرعاية الكاملة للطفل، وهذا لا يتحقق إلا فى ظل فكر إسلامى مصدره كتاب الله وسنة حبيبه محمد صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى قضية التبنى التى أقرتها الاتفاقية والتى رفضها الفكر التربوى الإسلامى حفاظاً على عدم خلط الأنساب، قال تعالى **{ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} (الأحزاب: 5).**

وسائط تشكيل وعي المعلمة بحقوق الطفل:

تنمية الوعي بحقوق الطفل لأى فرد ومنهم المعلمة تمر عبر وسائط ثلاث أساسية تترابط فيما بينها وتتكامل أهدافها وهي (بسيوني، 2006):

الأولى: الأسرة: باعتبارها المجال الأول للفرد حيث تتحدد ملامح شخصيته وأهدافه وتدرك فيه مبادئ حقوق الطفل التي هي حقوقه.

الثاني: المؤسسات التعليمية بالمفهوم الواسع: باعتبارها أداة لتحرير العقل من كل أشكال الضيق والانغلاق والتحجر، وفيها يكون تعليم حقوق الطفل أكثر تنظيماً.

الثالثة: البيئة الاجتماعية والسياسية: حيث تنشط التنظيمات المدنية ومختلف الهيئات العامة ووسائل الإعلام وغيرها، وكلها منابر تعاضد المدرسة في تبليغ المعارف وتعليم السلوكيات وتنمية المواقف والتدريب على الممارسة والبناء ضمن الحياة الاجتماعية.

ففي هذه القنوات ترسم شخصية الفرد ويتحدد مصير المجتمع الذي لا يمكن أن يستقيم ما لم تضطلع هذه المؤسسات بدورها في تبصير الناشئة ونشر الوعي بحقوق الطفل تأصيلاً لحياة تنبذ العنف وتقاوم كل أشكال التميز.

الأسرة:

تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وهي الجماعة الأولية التي تتميز فيها العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بالمواجهة، ومن ثم تسعى الأسرة إلى تشكيل الوجود الاجتماعي للطفل. كما تعتبر الأسرة أول بيئة اجتماعية يقابلها الطفل منذ لحظة ميلاده ويتفاعل معها ويكتسب من خلالها أول مبادئ الحياة الاجتماعية، وفيها يتعلم الدعائم الأولية لضبط السلوك، وهي مصدر الأخلاق. ويكمن دور الأسرة في تنمية ثقافة وعي المعلمة بحقوق الطفل من خلال الآتي كما أوردها (الصاحب، 2005):

- اعتبار العمل على تنمية الوعي بالحقوق والواجبات من أهم وظائف الأسرة تجاه أفرادها في الوقت الحاضر، وذلك من خلال إكسابها لأفرادها القيم المتعلقة بالحقوق والواجبات التي تساعدهم على التعامل الرشيد مع المجتمع

وهذا يستوجب على الأسرة تهيئة المواقف التعليمية وتقديم الخبرة المربية المتصلة بتنمية الوعي بالحقوق والواجبات خاصة حقوق الطفل.

- تقدم الأسرة للطفل درسه الأول في احترام حقوق الآخرين والمؤثرات الأولى تكون لها عادة دلالة خاصة، كما أن خبرات الأسرة المتعلقة بالقيم الإنسانية تتكرر أمام الطفل مرات ومرات، وهذا التكرار في حد ذاته يجعل للأسرة الأهمية الكبيرة.

المدرسة:

وهي مؤسسة وتنظيم اجتماعي أنشأها المجتمع خاصة لتربية وتعليم صغاره وكالة عن الكبار المشغولين في مشاغل الحياة، ونيابة عن المجتمع في نقل تراثه الثقافي إلى الصغار، وللمدرسة وظائفها الهامة في المجتمع، فيها المتخصصون في مجالات العلم والمعرفة لتقوم بتلك الوظائف، ومن ثم فهي تبلور اتجاهات المجتمع وتعكس إطار حياته. وتمتاز المدرسة عن بقية المؤسسات الاجتماعية والوسائط الثقافية بأنها بيئة تربوية مبسطة للمواد العلمية والثقافية، وأنها بيئة تربوية منقية للثقافة ومن بين وظائف المدرسة التي ألقاها المجتمع على عاتقها، العمل على تزويد الفرد المتعلم بمختلف المعلومات والمهارات وأساليب التفكير ومن بينها تنمية الوعي حتى يستطيع الفرد أن يتكيف مع نفسه ومع المجتمع ومع الآخرين (الحلو، 2012).

جماعة الرفاق:

يقصد بجماعة الرفق تلك الجماعة التي تتكون من أعضاء يمكن أن يتعامل كل منهم مع الآخر على أساس من المساواة وهذه الجماعة لها خاصية الضم والاحتواء، فهي تضم الأصدقاء من نفس السن تقريباً، وأحياناً من نفس الجنس، وتتعامل معهم على أساس المكانة المتساوية، كما أن لها خاصية استبعاد الراشدين الكبار من ناحية أخرى، ومن أمثلة تلك الجماعات جماعة

اللعب والأقارب وزملاء المدرسة. ويكمن دور جماعة الرفاق في تنمية ثقافة وعي المعلمة بحقوق الطفل بالآتي كما أورده (جادو، 2010):

- الاعتراف بحقوق الآخرين: وهي من أهم خطوات التطبيع الاجتماعي وأكثرها صعوبة إذ إنه لكي يعترف الشخص بحقوق الآخرين لابد من أن يمارس ذلك عملياً من خلال أنشطته وتفاعله مع رفاقه، فإن الطفل بارتباطه بالآخرين من رفاقه يكتسب الوعي بالقيود والضوابط التي تفرضها الجماعة على الفرد.
- ضبط السلوك في المواقف المختلفة: تعتبر جماعة الرفاق أداة فعالة لضبط سلوك أعضائها من الأفراد، فحتى يشعر كل فرد في الجماعة بالتقبل، ينبغي أن يخضع للمعايير التي تحكم جماعته كما يجب أن يخضع لقواعد ألعابها فلا يخالفها.

المسجد:

كان المسجد وما يزال شعار الحياة في المجتمع الإسلامي، ويدل على ذلك اهتمام الرسول ببناء المسجد أول قدومه إلى المدينه، مما يدل دلالة صادقة على أهميته وضرورته، ولم يكن المسجد بناية لأداء الصلاة فقط، بل كانت له وظائف أخرى تتعلق بسياسة الدولة، وفي هذا إشارة إلى أن المسجد مؤسسة محققة لأهداف الإسلام وتحقق مصالح الدنيا والآخرة، فقد كان مقراً للتعليم ولاستقبال الوفود والاحتفال وغير ذلك ممايدل على أهميته في حياة المسلمين. ويكمن دور المسجد في تنمية ثقافة وعي المعلمة بحقوق الطفل من خلال الآتي والذي أورده (الزيد، 2011):

- اعتباره من أهم المؤسسات في الماضي والحاضر التي يمكن أن تسهم في تكوين الاتجاهات والقيم المتعلقة بحقوق الطفل، بالإضافة إلى كونه داراً

للعبادة، فهو مؤسسة تربوية تمارس فيه عمليات التوجيه من خلال دروس الوعظ والإرشاد.

- ويعد المسجد اليوم من خلال وعاظه وخطبائه أحد أكثر الوسائل فاعليه في مراقبة المجتمع، فالمسجد ينذر المجتمع بشرور سوف تستفحل وأخطاء سوف تهدر المجتمع إن استمر نموها، فالكثير من الخطباء بحكم ارتباطهم القوي بحياة المجتمع يستطيعون الكشف المبكر عن أي انحراف عقائدي أو فكري مخالف أو ظواهر اجتماعية سلبية، كما أن الأفراد في المجتمع يفضون إلى الإمام أو الخطيب بأسرارهم ومشكلاتهم الدينية والاجتماعية.

وسائل الإعلام:

يتطلب الوعي بحقوق الطفل مستوى ثقافياً وحضارياً كما يتطلب وعيا اجتماعيا وسياسيا، ولذا فإن التربية على حقوق الطفل يجب أن تشمل المجتمع كله، من خلال مساهمة حقيقية عبر مؤسسات المجتمع المختلفة، ولاسيما وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وذلك لما لها من الانتشار والتأثير في فئات المجتمع المختلفة، وذلك لضمان وصولها إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع، وهي تقوم بدور بالغ الأهمية في حياة الناس وفي حياة النشء بصفة خاصة، فقد احتلت مركزاً بالغ الأهمية لديهم، حتى أصبحت في كثير من الأحيان بديلا عن الكتاب وعن كثير من مؤسسات التربية والتعليم والتثقيف. فوسائل الإعلام تلقي الضوء على بعض الحركات والقضايا العامة والأشخاص والمؤسسات وتؤيدها أو ترفضها مما يضفي عليها مكانة أو يؤثر في مكانتها سلبياً. ويكمن دور وسائل الإعلام في تنمية ثقافة وعي المعلمة بحقوق الطفل (شهاب، 2007):

- تحقيق مبدأ تدفق المعلومات في الاتجاهين الهابط والصاعد بالشكل الذي يضمن المزيد من التفاعل الجماهيري والمشاركة الجماهيرية في مختلف المراحل العملية الإعلامية.

- القضاء على ظاهرتي المركزية والبيروقراطية الإعلامية، وتحرير الطاقات في سبيل الإبداع والابتكار.
- السعي نحو تدعيم مبدأ حق الجماهير في الإعلام، وتحقيق الضمانات القانونية الملزمة لممارسة هذا الحق.

الجامعة:

أصبحت الجامعة قطاعاً مرتبطاً بالمجتمع بشكل كبير في القرن العشرين، وازداد هذا الدور تنامياً في القرن الحادي والعشرين الذي يمكن أن يطلق عليه قرن التعليم، فالكثير من الخبراء يلاحظون مدى التقدم في المعرفة المتزايدة في المجتمع. وتعد الجامعة أهم صيغ التعليم العالي وتشغل قمة السلم التعليمي في مختلف بلدان العالم، وتبدو أهميتها في تطوير كافة نواحي الحياة في المجتمع، وتتمثل أهم أهدافها في إعداد المتخصصين في المهن المختلفة والقيام بمختلف أنواع البحوث والسعي لتحقيق التطبيع الاجتماعي والثقافي للفرد مما يؤدي إلى تكامل شخصيته ونمو وعيه ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السابقة ينبغي على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العمل المتواصل على زيادة وعي طلابهم بحقوق الطفل والعمل المتواصل على زيادة وعي المعلمة بهذه الحقوق، وتسخير كل طاقات الجامعة من أجل وعي طلابهم بحقوق الطفل (حسين وحنفي، 2010). ويكمن دور الجامعة في تنمية الوعي لدى المعلمات بحقوق الطفل من خلال:

أ- تعريفهن بحقوق الطفل وتنمية الاتجاهات الإيجابية لديهم.

ب- تعميق هذه الحقوق وما يرتبط بها من واجباتها وتفاعلاتها مع البيئة التي هي جزء منها بما فيها من أفراد ومؤسسات.

ج- تعمل الجامعة في نطاقها على تنظيم علاقاتها في صورة تحقق للشباب ممارسة حياتهم بشكل يتوافق مع حقوق الطفل .

وترى الباحثة ان هذه الوسائط مجتمعة وهى الاسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والمسجد ووسائل الاعلام والمدرسة والجامعة) تعمل على رسم شخصية الفرد ويتحدد مصيره وبالتالى مصير المجتمع الذي يعيش فيه ، لذا تهتم كافة المؤسسات التى تتعامل مع الطفل ومنها المؤسسات التعليمية على نشأته الطفل نشأة سليمة ، وتضطلع هذه المؤسسات بدورها في تبصير الفرد ونشر الوعي بحقوق الطفل عن طريق المعلمين العاملين بها .

ثانياً: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة **كاثرين** (Catherine ,2014) إلى معرفة حقوق الطفل طبقاً لاتفاقية الأم المتحدة التى صدقت عليها كندا والولايات المتحدة الأمريكية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكونت العينة من (120) معلماً ومعلمة، واستخدمت الدراسة استبانة مكونة من (31) فقرة. ومن أهم نتائج الدراسة: ضرورة إبراز احترام حقوق وكرامة كل طفل بموجب الاتفاقية وإدراج حقوق الطفل ضمن المناهج الدراسية حتى يتحقق تنفيذه من خلال الأنشطة المدرسية اللاصفية مثل الرحلات الميدانية والنوادى وذلك لإعطاء المدرسة المسئولية الاجتماعية فى تعريف الطلاب بحقوقهم.

وأجرى **أبو شمالة** (2013) دراسة هدفت إلى تحديد درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي و تألفت العينة من (146) معلماً ومعلمة، واستخدمت الدراسة استبانة مكونة من (39) فقرة. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة مرتفعة، ولا توجد فروق بين متوسط تقديرات المعلمين لدرجة وعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة تعزى للمرحلة التعليمية والجنس والتخصص وعدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي.

وأجرى **بجاج** (Bajaj, 2013) دراسة هدفت الكشف عن تأثير تعليم الطلاب في مجال حقوق الإنسان في تغير المواقف على مستوى الفرد نفسه والاسرة والمجتمع. و تألفت العينة من (103) طالباً من الطلاب المراهقين و(50) معلماً من ولاية التاميل بالهند، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلات والاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى أن تعليم حقوق الإنسان له تأثير في التحولات الايجابية في مستويات محتلفة على الفرد نفسه والاسرة والمجتمع إذا تم ذلك بطريقة صحيحة.

وأجرى **الهلالي** (2012) دراسة هدفت إلى معرفة مدى تطبيق معلم التربية الاسلامية لحقوق الطفل أثناء تدريسه في المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة. تكونت العينة من (249) معلم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال بطاقة ملاحظة مكونة من (31) حقاً. وتوصلت الدراسة إلى: كان مستوى تطبيق معلم التربية الإسلامية لحقوق الطفل متوسطاً، وكانت اتجاهاتهم لتطبيق مبادىء حقوق الطفل أثناء التدريس متوسطة. ولم تظهر النتائج فروق بين متوسط تقديرات معلمي التربية الاسلامية لحقوق الطفل أثناء تدريسه في المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة تعزى لسنوات الخبرة والمؤهل العلمي وعدد الدورات التدريبية.

كما أجرى **كاير وباجلي** (Cayir & Bagli, 2011) دراسة هدفت إلى معرفة مدركات التثقيف في مجال حقوق الإنسان بتركيا، وتكونت العينة من طلبة الصف السابع والثامن الذين تتراوح أعمارهم بين (13 –14) سنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال توزيع استبانة مكونة من (41) فقرة عليهم جميعاً. وتوصلت الدراسة إلى أن استجابات الطلاب تشير إلى أن الدورات كان لها تأثير ضعيف في تمكين الطلاب في أن يفكرو في حقوقهم وحقوق الآخرين.

وأجرى **كوفيل وهاو** (Covell & Howe, 2011) دراسة هدفت إلى معرفة أثر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تحسين النتائج التعليمية للأطفال المحرومين اجتماعياً. وتكونت العينة من (3) مدارس بالمملكة المتحدة. واستخدمت الدراسة المنهج الطولي حيث قارنت الدراسة ثلاث مدارس مختلفة في تنفيذ مجالات حقوق السلطات المحلية ومبادرة الاحترام والمسؤولية. وزتوصلت الدراسة إلى أن المدرسة الأولى التي تقع في منطقة محرومة ونفذت البرنامج لديها مستويات اعلى بكثير من المشاركة المدرسية ومشاكل اجتماعية أقل والمزيد من التفاؤل وارتفاع المفاهيم الذاتية.

أما دراسة **بني أحمد** (2011) فقد هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق حقوق الطفل حسب ميثاق هيئة الأمم في المدارس الخاصة بمدينة عمّان كما يراها المعلمون في تلك المدارس، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد تم اختيار عينة مكونة من (270) معلماً ومعلمة. ولقد تم تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض من أجل معرفة مدى التطبيق الفعلي لحقوق الطفل حيث تكونت من (49) فقرة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى مبادئ تطبيق حقوق الطفل في المدارس كانت عالية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة الشخصية وبين العوامل المستقلة، إذ تبين أنه كلما زاد الدخل للمعلمين زاد التوجه تجاه حقوق الطفل بجوانب البقاء والمشاركة والنمو. وان الوعي والمعرفة بحقوق الطفل دون المستوى المطلوب.

وأجرى **أبو عاصي** (2011) دراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لتنمية وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء معايير الجودة الشاملة، وتكونت عينة الدراسة من طلبة السنة الأولى والرابعة بكليات التربية والدراسات الانسانية بجامعة الأزهر بمصر وبلغ عددهم (198) طالباً وطالبة. واستخدمت الدراسة استبانة مكونة من (36) فقرة، في حين كانت اتجاهاتهم نحو تطبيقها عالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء معايير الجودة الشاملة كانت متوسطة. ولم تظهر الدراسة أية فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد العينة تعزى للسنة الدراسية أو النوع الاجتماعي.

أجرى **الخطيب والمنتشري** (2011) دراسة هدفت إلى تعرف أهم حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، حيث اعتمدت على استقراء الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، بالإضافة إلى النشرات المختلفة المتعلقة بحقوق الطفل لاستخلاص أهم حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة. واستخلصت الدراسة مجموعة من حقوق الطفل في مرحلة ما قبل الميلاد إلى نهاية فترة الرضاعة، ومنها: اختيار الأم الصالحة والخالية من الأمراض، وإتباع الوالدين التعاليم الإسلامية قبل الإنجاب ليسلم الطفل من الشيطان، وكذلك حق الطفل في الحياة ولو كان ولد زنا، بالإضافة إلى حقوق الطفل بعد الولادة مباشرة، مثل: الآذان، وإقامة الصلاة في أذنيه، والرضاعة، وحسن التسمية، والعقيقة، والختان، والرعاية الصحية، والحضانة، والميراث. كما استخلصت لدراسة أهم الحقوق في مرحلة الطفولة المبكرة، وهي الحقوق العقدية، مثل: الإبقاء على الفطرة السليمة، والتمسك بالعقدية الإسلامية، ومعرفة الحلال والحرام، والحقوق الاجتماعية وتتمثل بالقدرة الحسنة، والعدل بين إخوته، والرحمة والعطف، والحب والاعتدال، والاعتماد على النفس، وكذلك الحقوق النفسية، مثل: الشعور بالاستقرار والأمن وعدم القلق، وتأمين الحب الأسري المناسب، وفيما يتعلق بالحقوق المادية، فكان أهمها: إشباع حاجاته المادية؛ كالطعام، والمسكن، والملبس، والحفاظ على ماله حتى يكبر. أما الحقوق الأخلاقية فتمثلت بحب النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه، والصدق، والأمانة، وحفظ الأسرار، ومصاحبة الأخيار، والحقوق التعليمية، مثل: تعليم العبادات، والمعاملات، وحقوق المعلم والمعرفة.

اجرى **عبده** (2010) دراسة هدفت إلى التعرف على حقوق الطفل في الإسلام وحقوقه في المواثيق الدولية في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الأساسية، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين نظرة الإسلام لحقوق الطفل ورأي المواثيق الدولية في تلك الحقوق، ومحاولة استنتاج واستنباط منظومة حقوقية تختص بالطفل، بناء على المقارنة بين وجهة نظر الإسلام لحقوق الطفل ورأي المواثيق الدولية في ذلك. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للنصوص الدينية الواردة في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية إضافة إلى تحليل النصوص الواردة في المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل. وأظهرت نتائج الدراسة: أن حقوق الطفل ترتبط مع الاحتياجات النمائية، وأن الاسلام قد عالج موضوع حقوق الطفل بصورة شاملة ومتوازنة مع الحاجات العقلية والجسمية والعاطفية، كما أن المواثيق الدولية قد عالجت حقوق الطفل بصورة شاملة بابعادها المختلفة، وهناك اتفاق عام بين حقوق الطفل في الاسلام وبين حقوقه في المواثيق الدولية.

اجرى **عبد الله** (2010) بدراسة حول حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقيات الدولية. وقد هدفت الدراسة إلى دراسة التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في الإسلام، والاتفاقيات الدولية دراسة تحليلية مقارنة توضح مدى اهتمام الإسلام بالإنسان عامة، وبالطفل خاصة. كما أنها هدفت إلى تعرف مواطن الاتفاق والاختلاف بين الفقه، والقانون في المسائل الفرعية في حقوق الطفل. وخلصت الدراسة إلى أن هناك فروقاً بين ما جاء في إعلاني حقوق الإنسان. وما صدر عنهما من اتفاقية حقوق الطفل، وبين ما جاءت به الشريعة الإسلامية وأفرزته من حقوق الطفل من ناحية شمولية المنهج الإسلامي، وأحاطته بحقوق الإنسان عامة، والطفل خاصة، وربانية الحقوق التي كفلها الإسلام، وسبق الإسلام في منح هذه الحقوق.

اجرى **إبراهيم** (2009) دراسة هدفت إلى ضمان الوعي بالرعاية الثقافية والفنية للطفل من خلال ممارسة الأنشطة الفنية والثقافية وإلى اكتشاف وتنمية القدرات المختلفة للطفل من خلال المشاركة الثقافية والفنية ومشاركة الطفل في المشروعات البسيطة ضمن أنشطة الورش التجريبية والتي تقدمها المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتربوية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتلائم وطبيعة المشكلة. ومن أهم نتائج الدراسة: إظهار المحتوى التعبيري لفاعليات الورشة من خلال التأكيد على الجانب التثقيفي للطفل في معرفة ما يحيط به من أشكال وعناصر مختلفة وتنمية الوعي الإدراكي والثقافي والجمالي للطفل من خلال تثقيفه فنياً وتربوياً يعمل على توعية وضمان حقوق الطفل من خلال وسائط المشاركة الثقافية والفنية للطفل في الأنشطة المختلفة، والتأكيد على دور المؤسسات الثقافية والتربوية والفنية من خلال الأنشطة المختلفة لتفعيل وتنشيط قدرات الأطفال وتنمية جوانب شخصيتهم المختلفة.

أجرى **الزبون** (2009) دراسة هدفت إلى التعرف على الحقوق التربوية للطفل في الإسلام ودرجة تطبيقاتها لدى عينة من الآباء والأمهات في محافظة عجلون الأردنية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يتضمن المنهج الاستقرائي والاستنتاجي وتمثل مجتمع العينة جميع الآباء والأمهات في محافظة عجلون بالمملكة الأردنية وبلغ عددهم (124) فرداً. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات تطبيق الآباء والأمهات لحقوق الطفل في الإسلام، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تخصص علوم دراسات عليا من جهة ودبلوم متوسط وبكالوريوس من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح دراسات عليا في مجال الحقوق.

أجرى **ريتشارد وفوستر** (Rhchard & Foster, 2008) دراسة هدفت إلى معرفة الأدوار التى يقوم بها التعليم المفتوح والتعليم عن بعد فى تنفيذ حق الطفل

فى التعليم فى دولة زامبيا التى تعتبر ضمن الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي من خلال تطبيق الدراسة على مجموعتين ضابطة وتجريبية مكونة كل واحدة منها من (30) طالباً وطالبة. وتوصلت النتائج إلى أن زامبيا لديها سياسة واضحة للطفل ولديها أهداف رئيسية فى معالجة مشاكلها، وأنها تحاول التغلب على تلك المشاكل والتحديات من أجل تعزيز وتحقيق حقوق الطفل.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أنها ركزت على مجالات حقوق الإنسان والطفل وتناولها مواد دراسية متعددة، فبعضها تناول حقوق الطفل طبقاً لاتفاقية الامم المتحدة كدراسة كاثرين (Catherine, 2014)، ودراسة بني أحمد (2011) التي تناولت حقوق الطفل حسب ميثاق الأمم المتحدة. وتناولت دراسة عبده (2010) حقوق الطفل في الاسلام وحقوقه في المواثيق الدولية في مرحلة ما قبل المدرسة. وتناولت دراسة عبد الله (2010) حقوق الطفل في الاسلام والاتفاقات الدولية في حين تناولت دراسات عديدة حقوق الإنسان في المدارس التعليمية كدراسة كل من (أبو شمالة، 2013) وبجاج (Bajaj, 2012) أما دراسة أبو عاصي فتناولت وضع تصور مقترح لتنمية وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء معايير الجودة الشاملة. وذهبت دراسة الخطيب والمنتشري (2011) لتتعرف على حقوق الطفل في الاسلام في مرحلة الطفولة المبكرة. وبالمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يلاحظ أن أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وإن أفادت من المنهجية المتبعة في بعض الدراسات أنها تناولت موضوعاً لم يتم تناوله بدول الكويت حسب علم الباحثة.

الاطار الميدانى :

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من معلمات رياض الأطفال في المنطقة التعليمية بالعاصمة بدولة الكويت والبالغ عددهن حسب إحصائيات قسم التخطيط بوزارة التربية والتعليم (6259) معلمة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الأساسية من (108) معلمة بنسبة بلغت 1.73% من معلمات رياض الأطفال بالمنطقة التعليمية في محافظة العاصمة بدولة الكويت حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية .

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قامت الباحثة بتصميم استبانة مكونة من محورين، يقيس الأول: مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وتضمن (15) عبارة ، أما المحور الثاني: فيتعلق باتجاهاتهن نحو حقوق الطفل وتضمن (14) عبارة .

صدق الاستبانة

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة قامت الباحثة بعرضها بصورتها الأولية على (7) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الطفولة والقياس والتقويم. بالإضافة إلى مجموعة من مديرات رياض الأطفال، للحكم على درجة ملاءمة العبارة من حيث الصياغة اللغوية وانتماؤها للمجال المراد قياسه. وبعد استرجاع الاستبانات ومراجعة آراء المحكمين، تم اختيار العبارات التي أجمع المحكمون على مناسبتها، وتم تعديل بعضها من حيث الصياغة اللغوية وحذف الآخر ، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (29) عبارة .

ثبات الاستبانة

للتأكد من ثبات الاستبانة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-re-test) حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على (20) معلمة من خارج عينة الدراسة ، وإعادة تطبيقها عليهم بعد مضي أسبوعين، وبعد ذلك تم استخراج معامل الثبات من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيق الأول والثاني، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي للاستبانة (0.93).

إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة واختبار ثباتها وتحديد العينة المراد تطبيق الاستبانات عليها، وقامت الباحثة بشكل مباشر بتوزيع الاستبانات على المعلمات في رياض الأطفال الحكومية بالمنطقة التعليمية التابعة للعاصمة الكويت ، وذلك بعد أن شرحت لهن أهداف البحث. وأكدت الباحثة لهن أن إجابتهن سوف تعامل بسرية تامة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وتم التأكيد على إعطاء المعلمات فرصة كافية للإجابة. وقد تم تفريغ الاستبانات المسترجعة في نموذج خاص بالحاسوب تمهيداً للقيام بالمعالجة الإحصائية. ويرى عبيدات وعبد الحق (2012) أنه يمكن استخدام التدريج الآتي لتقسيم الفئات إلى ثلاثة مستويات: يتم تدريج مستوى الإجابة عن كل عبارة من عبارات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي والمحددة بخمسة مستويات كالتالي: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (2 درجتين) غير موافق بشدة (1 درجة واحدة). ويمكن تقسيم مستوى الوعي والاتجاهات بتقسيم عدد الفئات على عدد البدائل الخمسة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وبطريقة حسابية (4÷5=0.8) تكون المستويات الثلاث كالآتي: درجة منخفضة من (1–2.6)، درجة متوسطة (2.61 – 3.40)، درجة عالية من (3.41 – 5).

تصميم الدراسة:

إن متغيرات هذه الدراسة هي

المتغير المستقل:

الدورات التدريبية: ولها مستويان (دورتين فأقل، أكثر من دورتين)

المؤهل العلمي: وله مستويان (بكالوريوس، دراسات عليا).

المتغير التابع: مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت واتجاهاتهم نحو اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

المعالجات الإحصائية: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الثاني والثالث، واختبار (ت) للإجابة عن السؤال الرابع .

نتائج الدراسة : تناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفيما يلي نتائج الدراسة حسب أسئلتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية. والجدول (1) يبين تلك النتائج.

جدول 1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لفقرات مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل مرتبة تنازلياً

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الثقافة
1	حُسن اختيار الاسم حق مكفول للطفل في الاتفاقية	4.64	.50	مرتفع
2	تكفل الاتفاقية للطفل الحق في الإنفاق عليه من والده	4.48	.52	مرتفع

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الثقافة
3	يعتبر اللعب في الإسلام لغة الطفل الرمزية في التعبير عن الذات	4.37	.72	مرتفع
4	أوجد الاتفاقية حق الطفل في الرعاية وحمايته خلال فترة الطفولة	4.36	.66	مرتفع
5	يوقف تقسيم التركة بوفاة الأب إذا كانت الأم حاملاً	4.35	.73	مرتفع
6	تكفل الاتفاقية حق التعليم للولد والبنت على السواء	4.28	.77	مرتفع
7	حسن اختيار الزوجين من حقوق الطفل في الاتفاقية	4.28	.62	مرتفع
8	تكفل الاتفاقية للجنين حقه وهو في بطن أمه	4.26	.61	مرتفع
9	ألزمت الاتفاقية الحق للطفل في الرضاعة	4.25	.71	مرتفع
10	الاهتمام بالأطفال المعاقين	4.15	.83	مرتفع
11	تساوي الاتفاقية بين الأطفال جميعاً في الحقوق والواجبات	4.11	.79	مرتفع
12	تحض الاتفاقية على اتباع الأطفال القدوة الحسنة والتمسك بالأخلاق	4.11	.80	مرتفع
13	أولى الأطفال بالعناية هم اليتامى الذين فقدوا آباءهم	4.10	.88	مرتفع
14	تكفل الاتفاقية للطفل الحق في الحياة في بيئة آمنة	4.08	.89	مرتفع
15	ختان الأنثى مكرمة	3.88	.93	مرتفع
الدرجة الكلية		**4.29**	**0.84**	**مرتفع**

يظهر من الجدول (1) أن التقديرات الخاصة بمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى المعلمات في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تراوحت بين (3.88 – 4.66)، وبلغت الدرجة الكلية لمتوسطات فقرات مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل (4.29) وبمستوى مرتفع وفقاً للمعيار المعتمد في الدراسة. ويلاحظ من الجدول ذاته حصول جميع فقرات هذا المجال على تقديرات مرتفعة من حيث مستوى الثقافة، وجاء في المرتبة الأولى " حُسن اختيار الاسم حق مكفول للطفل في الإسلام " بمتوسط حسابي (4.66) تلتها " يكفل الإسلام للطفل الحق في الإنفاق عليه من والده " بمتوسط حسابي (4.48)، ومن ثم " يعتبر اللعب في الإسلام لغة الطفل الرمزية في التعبير عن الذات ". بمتوسط حسابي (4.37).

وترى الباحثة مجيء هذه النتيجة منسجمة مع ما أكدته المناهج التعليمية المدرسية والجامعية في دولة الكويت التي أكدت على مبادىء الاسلام السمحة في الاهتمام بالنمو العقلي والديني للطفل واكسابه العادات الصحية، وكذلك الاهتمام بالنمو الاجتماعي في أسرته الطبيعية الصالحة. حيث أكدت الأهداف العامة الجامعية في الكويت على الإنتقال بالطالب من الأطر النظرية للمادة التعليمية إلى الدائرة الاجتماعية، وتهذيب نزعته لحب التملك، وتربية المتعلم على تحمل المسؤولية، وإكسابه الفهم الصحيح للسلطة في الإسلام، وإكسابه القيم التي تحكم سلوكه وغيرها من الأهداف. إضافة لذلك فقد أكدت وثيقة السياسات التعليمية في وزارة التربية والتعليم (2014) على تنمية وعي الطالب ليدرك ما عليه من واجبات وما له من حقوق في حدود سنه وخصائص المرحلة التي يمر بها.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة أبو شمالة (2013) والتي أكدت أن درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة مرتفعة. كما وتتفق مع دراسة بجاج

(Bajaj, 2013) والتي أكدت أن الطلابل يعون بشكل كبير أن تعليم حقوق الإنسان له تأثير في التحولات الايجابية على الفرد والاسرة والمجتمع. كما وتتفق مع نتائج بني أحمد (2011) التي أكدت وجود درجة عالية من تقديرات المعلمين لمدى تطبيق حقوق الطفل حسب ميثاق الأمم المتحدة. وتختلف عن نتائج أبو عاصي (2011) التي أكدت أن درجة وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل كانت متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو حقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية. والجدول (2) يبين تلك النتائج.

جدول 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لفقرات اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو حقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل مرتبة تنازلياً

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاهات
1	أتصور أن الاتفاقية تحفظ للطفل حقوقه ضد الانتهاكات الموجهة إليه	4.28	.77	مرتفعة
2	أُفضل تنمية الاتجاهات الخلقية والأساليب التي تجعل الطفل يتعامل مع الآخرين	4.28	.62	مرتفعة
3	أعي أن الطفولة في الاتفاقية وجدت كفالتها وأمانها	4.26	.61	مرتفعة
4	أرى أن الأطفال يحتاجون لمرشد يوجههم إلى اللعب المناسب	4.25	.71	مرتفعة
5	أدرك أن الاتفاقية لم تهمل حقوق اليتامى	4.15	.83	مرتفعة
6	أشيد بمعاملة الوالدين لأولادهم طبقا للاتفاقية بالرفق والحنان	4.11	.79	مرتفعة
7	أرى أن حقوق الطفل يجب أن تقوم على مبادئ الاتفاقية	4.11	.80	مرتفعة
8	أعي أن توفير الدولة الرعاية الصحية للأطفال أمر ضروري	4.10	.88	مرتفعة
9	أرى أهمية العناية بالأطفال لأنهم يمثلون قسماً هاماً من الموارد البشرية	4.08	.89	مرتفعة
10	أدرك أن الاتفاقية تحض على تقديم القدوة	3.88	.93	مرتفعة

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاهات
	الحسنة للأطفال			
11	أتصور أن الختان ضرورة للأطفال الذكور	3.86	.72	مرتفعة
12	أرى أنه يجب تعليم الطفل كيف يسلك السلوك المناسب نحو الآخرين	3.84	.912	مرتفعة
13	أدرك أن نفقة الطفل واجبة على الآباء	3.83	.78	مرتفعة
14	أرى أنه يجب على الوالدين إعطاء الطفل حقه في إبداء رأيه	3.79	.94	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.99**	**0.87**	**مرتفع**

يظهر من الجدول (2) أن التقديرات الخاصة باتجاهات المعلمات نحو حقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تراوحت بين (3.88 – 4.28)، وبلغت الدرجة الكلية لمتوسطات فقرات اتجاهات المعلمات نحو حقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (3.99) وبمستوى مرتفع وفقاً للمعيار المعتمد في الدراسة. ويلاحظ من الجدول ذاته حصول جميع فقرات هذا المجال على تقديرات مرتفعة من حيث الاتجاهات، وجاء في المرتبة الأولى " أتصور أن الإسلام قد حفظ للطفل حقوقه ضد الانتهاكات الموجهة إليه " بمتوسط حسابي (4.28) تلتها " أُفضل تنمية الاتجاهات الخلقية والأساليب التي تجعل الطفل يتعامل مع الآخرين " بمتوسط حسابي (4.28)، ومن ثم " أعي أن الطفولة في رحاب الإسلام وجدت كفالتها وأمانها ". بمتوسط حسابي (4.26).

وترى الباحثة أن هذه النتيجة طبيعية ومنسجمة مع طبيعة المجتمع ، فالمعلمة الكويتية ما هي إلا جزء من الأسرة الكويتية وهي أسرة عربية مسلمة تعطي هذه الحقوق لابنائها وتعدها حقاً طبيعياً مسلماً به، مما دعى لأن تكون اتجاهاتهن نحوها مرتفعة، كما ترى الباحثة أن هذه الحقوق تعد من الحقوق الأساسية التي لا خلاف حولها وهي من المسلمات الثابتة لدى الاسرة الكويتية النابعة من العقيدة الاسلامية لذا كانت اتجاهاتهن نحو حقوق الطفل مرتفعة. وقد يعزى ذلك أيضاً إلى ايمان المعلمات بالدور الذي تعلبه البيئة الثقافية التربوية كؤسسة تربوية في بناء جوانب الشخصية لدى الطفل وتنشئتهم على العادات الاجتماعية السليمة. وتتفق مع نتائج أبو عاصي (2011) التي أكدت أن اتجاهات الطالب المعلم نحو حقوق الطفل كانت عالية. وتختلف عن نتائج الهلالي (2012) التي أكدت أن اتجاهات المعلمين نحو تطبيق مبادىء حقوق الطفل كانت متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك فروق دالة إحصائياً في تقديرات المعلمات لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل في ضوء اتفاقية الامم المتحدة تعزى لمتغيري الدورات التدريبية والمؤهل العلمي؟

أ- متغير الدورات التدريبية

وللإجابة عن متغير الدورات التدريبية ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لاستجابات أفراد عينة الدراسة من معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء متغير الدورات التدريبية، والجدول(3) يوضح ذلك.

الجدول 3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال وفقاً لمستويات متغير الدورات التدريبية

دورتين فأقل (49)		ثلاث دورات فأكثر (59)		قيمة T	مستوى الدلالة
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
48.44	11.75	58.27	19.31	*3.17	0.05

يشير الجدول (3) إلى وجود فروق ذات دلالة حسابية بين المتوسطات الحسابية لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تعزى لمتغير الدورات التدريبية. وقد يعزى وجود فروق في مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل إلى أن للدور الكبير الذي تقدمه الدورات التدريبية التي تعقد على مستوى إدارات التربية والتعليم وورش العمل ولجان المبحث الواحد أثراً كبيراً في تسهيل عمل معلمات رياض الأطفال وتقليل أثر الدورات وان عددها له تأثير ايجابي في مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل مما أظهر عدم وجود فروق دالة إحصائياً على هذا المتغير. وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود أيضاً إلى أن معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت يتمتعن بثقافة متفاوتة نظرا لرغبة بعضهن فى الاستزادة الثقافية والاشتراك فى الدورات التدريبية يساعدهن فى ذلك صغر مساحة العاصمة والتقدم السريع في الاتصالات له اثر هام ونسبة كبيرة في توحيد الرؤى والأساليب من خلال الدورات وورشات العمل ولجان المبحث الواحد على مستوى إدارة التربية والتعليم. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الهلالي (2012) التي أكدت وجود

فروق في تقديرات معلمي التربية الاسلامية لمستوى تطبيقهم لحقوق الطفل أثناء تدريسه في المرحلة الابتدائية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

ب- **متغير المؤهل العلمي**

وللإجابة عن متغير المؤهل العلمي ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لاستجابات أفراد عينة الدراسة من معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء متغير المؤهل العلمي، والجدول(4) يوضح ذلك.

الجدول 4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال وفقاً لمستويات متغير المؤهل العلمي

بكالوريوس (69)		دراسات عليا (39)		قيمة T	مستوى الدلالة
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
41.35	10.81	57.21	18.25	*5.45	0.05

يشير الجدول (4) إلى وجود فروق ذات دلالة حسابية بين المتوسطات الحسابية لمستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ويتضح مما سبق أن السبب في ذلك يرجع إلى حاجة معلمات رياض الأطفال الى المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا) فكلما ارتقى المؤهل العلمى كلما كان لديهن مستوى عال من ثقافة الوعي بحقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ، فاهتمام المعلمات بحقوق الطفل لا يقتصر على المعلمات اللواتي يحملن درجة البكالوريوس فقط، وإنما يمتد الى من

يحملهن شهادة الدراسات العليا يبدين اهتماماً أكثر بثقافة الوعي بحقوق الطفل. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج ابو شمالة (2013) التي أظهرت وجود فروق في تقديرات المعلمين لدرجة وعيهم بحقوق الإنسان لدى الطلبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي . كما وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الهلالي (2012) التي أكدت وجود فروق في تقديرات معلمي التربية الاسلامية لمستوى تطبيقهم لحقوق الطفل أثناء تدريسه في المرحلة الابتدائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المقترحات الاجرائية

بناء على النتائج التي تمخضت عنها الدراسة فإن الباحثة توصي بما يأتي:

1. اقامة ورش عمل لتفعيل دور المجتمع المحلي في تبني وتقدير واحترام مفاهيم وتعميمات واتجاهات وقيم وسلوكات ومهارات حقوق الطفل لدى أفراد المجتمع .
2. التعاون والمشاركة بين المتخصصين التربويين في رياض الأطفال التابعة لوزارة التعليم العالي في تحليل اتفاقية الأمم المتحدة من أجل تحسينها وتطويرها.
3. عقد ندوات لنشر وتعزيز الوعي بحقوق الطفل لدى المعلمات باستمرار.
4. حث معلمات رياض الأطفال على الاشتراك فى اكبر عدد من الدورات التدريبية بشكل ممنهج بإعطاء حافز مادى او معنوى مما يؤدى الى الارتقاء بمستوى ثقافة الوعي لديها بحقوق الطفل بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة
5. حث معلمات رياض الأطفال على الارتقاء بمستوى المؤهل الدراسى بوضع مميزات فى الترقى وزيادة الحافز المادى ، مما يؤدى الى ارتفع

مستوى ثقافة الوعي لديها بحقوق الطفل بالعاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

6. إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال من كافة التخصصات في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل .

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أبو جادو، صالح (2005). **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
2. إبراهيم، جورج (2009). دور أصول التربية الفنية في التثقيف والتوعية حول حقوق الطفل، **المؤتمر الدولي الأول بعنوان" حقوق الطفل من منظور تربوي**" خلال الفترة من 21 – 22 أبريل 2009، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة.
3. أبو شمالة، فرج (2013). درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس التعليم الاساسي في وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة. **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية**. 28 (2)، 625–670.
4. أبو عاصي، هشام (2011). **تصور مقترح لتنمية وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء معايير الجودة الشاملة**. أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية، مصر.
5. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. **لسان العرب**. المجلد (10)، بيروت، دار صادر.
6. بدوي، أحمد (1986). **معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت.
7. بسيوني، مها (2006). التربية وحقوق الطفل في مجال التعليم بين التشريع والتطبيق، **المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة**، الجزء الأول، في الفترة من 22 – 23 مارس
8. بني أحمد، رائد (2006). **التطبيقات الفعلية لحقوق الطفل في المدارس الخاصة بالأردن من وجهة نظر المعلمين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

9. جادو، أميمة (2010). المضمون التربوي لمفهومات حقوق الطفل في الثقافة الشعبية، دراسة وصفية تحليلية، **مجلة البحث التربوي**، يصدرها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المجلد الأول، العدد الثاني، الجزء الأول، ص 343 – 392.

10. جواد، محمد والخطيب، محمد (1999). **سيكولوجية الطفولة**، غزة: مكتبة آفاق.

11. حسين، حسن وحنفي، محمد (2010). تطوير المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس**، العدد الرابع والعشرين (الجزء الثاني) ص 342.

12. الحلو، وفاء (2012). حقوق الطفل العربي نموذج من البحرين، بحث منشور، **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد 7، مجلد2، خريف 2002، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، 2012.

13. الخطيب محمود، والمنتشري، حسن (2011). **حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة**. ندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها. جامعة الملك فيصل بالإحساء بالمملكة العربية السعودية.

14. داود، عبد الباري (2003). **التربية الإسلامية للطفل**، الاسكندرية: مكتبة الإشعاع.

15. الربيعي، محمود وأمين، سعيد (2014). تقويم مناهج رياض الأطفال من وجهة نظر معلماتها في المديرية العامة لتربية بابل. **المجلة الدولية للبحوث الرياضية المتقدمة**. 1 (1)، 1–12.

16. الزبون، أحمد (2009). حقوق الطفل في الإسلام ودرجة تطبيقاتها التربوية لدى عينة من الآباء والأمهات في محافظة عجلون الإردنية، **المؤتمر الدولي الأول بعنوان" حقوق الطفل من منظور تربوي"** خلال الفترة من 21 – 22 أبريل 2009، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة.

17. الزيد، زيد (2011). وظيفة المسجد في المجتمع، الرياض، دار العاصمة للطباعة والنشر.

18. سويلم، رأفت (2013). **الإسلام وحقوق الطفل**. القاهرة: دار محيسن.

19. الشافعي، جاسم (2008). **موقف الشريعة الإسلامية من اتفاقية حقوق الطفل. ندوة رعاية الطفولة في الإسلام والمؤسسات المتخصصة**، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

20. شهاب، مفيد (2007). تدريب حقوق الإنسان في الجامعات العربية، حلقة نقاشية ضمن **المؤتمر السادس لاتحاد المحامين العرب، تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، القاهرة، مركز اتحاد المحامين العرب**،

21. الصاحب، محمد (2005). حقوق الطفل ومسئولية الوالدين دراسة في السنة النبوية والاتفاقات الدولية لحقوق الطفل، **مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية**، مجلد 125، العدد3.

22. الصالح، عبد الله (2002). حقوق المرأة والطفل في الشريعة الإسلامية والقانون، **المؤتمر العلمي الأول حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية والسماوية**، جامعة اليرموك، المجلد (2): 870–897.

23. الطراونة، مخلد (2013). **حقوق الطفل دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية**، منشورات مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

24. عبد الله، سمر (2010). **حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقيات الدولية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

25. عبد الله، هشام (2005). حقوق الطفل في ضوء معايير جودة الحياة، **المؤتمر العلمي الثالث (الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة)**، جامعة الزقازيق، مصر.

26. عبد الهادي، عبد العزيز (2002). **حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: دراسة مقارنة**. الكويت: جامعة الكويت.

27. عبده، يزن (2010). **دراسة مقارنة لحقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الأخيرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

28. عمرو، أيمن (2011). حقوق الطفل المتضمنة في كتب التربية الاسلامية للصفوف الأربعة الأولى في الأردن. غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية**. 11 (2): 559–593.

29. المحيميد، أحمد (2011). **حقوق الطفل في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية. الدورة التدريبية الثانية للإجراءات الجزائية في قضايا إيذاء الأطفال**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

30. مدكور، إبراهيم (1975). **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

31. المطوع، إقبال (2006). **الفقه السياسي للمرأة المسلمة في ضوء الكتاب والسنة النبوية**، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت.

32. ناصر، إبراهيم (2014). **التنشئة الاجتماعية**، عمان: دار عمار.

33. الهلالي، سامي (2012). **مدى تطبيق معلم التربية الاسلامية لحقوق الطفل أثناء تدريسه في المرحلة الابتدائية لمحافظة جدة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

المراجع الإنجليزية

34. Bajaj, M. (2012). From time pass to transformative force: school-based human rights education in tamil nadu in India. **International journal of education development**, 32 (7), 72-80.

35. Catherine, C. (2014). "The Rights Wag to Educate Children, **Journal Articles, Reports-Descriptive, Education Canada**", vol. 49, no. 1, pp.54-57.
36. Cayir, K. & Bagli, M. (2011). "No-One Respects Them Anyway: Secondary School Students' Perceptions of Human Rights Education in Turkey , **Intercultural Education**, 22 (1), p1-14.
37. Covell, K. (2011). Children's Rights Education; **Anew Reality for teachers, Ministry of Education Canada**, Vol. 41 No. 2, P. 6-19.
38. **Longman Dictionary of the English Language** (1989). Great Britain, British Culture Center, p.31.
39. Richard, S. & Foster L. (2008). "The Role of open and Distance learning in the Implementation of the Right to Education in Zambia", **Journal Articles; Reports-Descriptive, International Review of Research in open and Distance learning**, vol. 9, no. 1, pp. 1-12.
40. Te one, S. (2008). Perception of children's rights in three early childhood settings. **Dissertation abstract international**, Victoria university of Wellington.
41. Unicef (2012). **Implementing the Right to Children,** The International Center for Human Rights, United State. , P.45